الملتقى الدولي الثاني: حول «ما بعد البترول :التبادلات التجارية و الاختيارات الاقتصادية للدول الاورومتوسطية» أكتوبر 2018.

ورقة بحثية بعنوان: إشكالية التكامل الصناعي العربي في ظل انخفاض أسعار النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين الواقع والمأمول.

المحور الأول: تأثيرات تقلبات أسعار البترول على المنطقة الاورو متوسطية.

من إعداد:

- **طاري عبد القادر** سنة ثالثة دكتوراه، جامعة مستغانم، Tariaek74@yahoo.fr
- **بالأطرش منصور** سنة ثالثة، جامعة مستغانم، Mansour.belatreche@univ-mosta.dz
- **بلمختار فضيل** سنة ثانية دكتوراه، جامعة مستغانم، belmokhtarfodil@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه المداخلة إلى توضيح دور التكامل الصناعي العربي في ظل تقلبات أسعار النفط، وتعتبر فترات الأزمات الاقتصادية مناسبة لإعادة التفكير في المناهج المتبعة. وعلى الصعيد الدولي غالبا ما كانت تقلبات أسعار البترول تلعب دورا مهما في التوازنات المالية للبلدان المصدرة والمستوردة على حد سواء. لكن الظروف الاقتصادية الأخيرة كان لها أثرا سلبيا على إيرادات الدول المصدرة وخاصة دول الأورومتوسطي. حيث تعاني هده الدول من تكاليف اقتصادية ضخمة ناتجة عن الانخفاض المفاجئ لسعر البترول الدي يعرضها لأزمات مالية حادة ،فترات من الركود، وارتفاعا في معدلات التضخم، كدالك تدهورا في الأوضاع الاقتصادية العامة ، وتراجعا في جودة المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك عدم قدرتها على توفير الخدمات الأساسية المنادية لها النظريات الاقتصادية.

و منه تعاني بلدان MENA من زيادة تدفقات اللاجئين و تزايد انعدام الأمن، مما اثر سلبا على الاستثمارات خاصة الاجنبية منها. لهذا أصبح التكامل الاقتصادي العربي حتمية لا بد منها.

الكلمات المفتاحية : التكامل الاقتصادي العربي، دول MENA ، الاستثمارات العربية البينية ، التجارة البينية.

Résumé:

Cette communication a pour objective d'éclaircir le rôle de l'intégration industrielle arabe dans une situation de fluctuation du prix du pétrole, où ces périodes de crises économiques sont appropriées pour repenser les approches économiques suivies. Au niveau international, la volatilité des prix du pétrole a souvent joué un rôle important dans les équilibres financiers des pays exportateurs et des pays importateurs.

Mais les récentes conditions économiques ont eu un impact négatif sur les revenus des pays exportateurs, en particulier des pays euro-méditerranéens. Ces pays subissent des coûts économiques énormes résultant de la baisse soudaine du prix du pétrole, qui les expose à de graves crises financières, des périodes de stagnation et aux taux d'inflation élevés, ainsi que la détérioration de la situation économique générale est la dégradation de la qualité des institutions, de plus leurs incapacités à fournir des services de base en adéquation aux théories économiques.

De tous ce qui précède, les pays de la région MENA sont confrontés à une augmentation des flux de réfugiés et à une insécurité accrue, ce qui a eu un impact négatif sur les investissements, en particulier les investissements étrangers. C'est pourquoi l'intégration économique arabe est devenue une nécessité.

Mots clés: Intégration économique arabe, pays MENA, investissement inter-arabes, Inter-commerce.

مقدمة :

عرف الإنسان النفط منذ القدم وربما منذ بداية الحياة البشرية على الأرض، لقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة، وانه بالتأكيد محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر

وربما لسنين طويلة قادمة، إلى أن تحل محله مصادر طاقوية بديلة بمستوى ايجابياته، لكنه في نفس الوقت كان أداة للسيطرة والتمييز والحروب وما زال يحرك آليات السياسة والاقتصاد، ويعد من الموارد الإستراتيجية الهامة التي يدور حولها ولأجلها التنافس والصراع الدولي، من اجل السيطرة على مصادره وأسواقه، والتحكم في آليات إنتاجه، تسعيره و توزيعه.

لهذا برز مصطلح التكامل الاقتصادي في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي كنتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، والسياسية، والأمنية. وقد شهدت قارة أوروبا ولادة أول وأكبر تجمع إقليمي في العالم، وهو الاتحاد الأوروبي. وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة ظهور عدد من التجمعات الإقليمية في آسيا، والأمريكتين، وأفريقيا.

وقد كانت الدول العربية سباقة في الرغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي منذ قيام جامعة الدول العربية في عام 1945، وعلى الرغم من ذلك فقد تعطل مشروع التكامل العربي لأكثر من ستة عقود نتيجة لعدة أسباب نذكر منها الخلافات السياسية بين الدول العربية، وانشغال الدول العربية بالحروب مع اسرائيل...، وتشكل القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية التي انعقدت في الكويت في يناير 2009 فرصة ثمينة للعرب لتجاوز خلافاتهم السياسية والتركيز على ما تم طرحه من تطلعات للإسراع في تحقيق المزيد من التكامل، بالاضافة إلى بحث قيام عدد من المشاريع الاستثمارية المشتركة في شتى القطاعات الاقتصادية.

ولقد عانى العمل العربي المشترك من عوائق وعقبات لاتزال تحول دون اسهامه في تحقيق نتائج ايجابية ملموسة تتفق وطموح الأمة العربية، ولعل إرساء الأسس الصحيحة لاتجاهات العمل المشترك وصياغتها في استراتيجية موحدة هي احدى الدعائم الأساسية التي ينبغي العمل من أجل تثبيتها بغية الوصول إلى هدف الوحدة العربية الشاملة.

ان الدول العربية تواجه اليوم تحديات خطيرة اكثر حدة من تلك التي واجهتها في السابق والمتمثلة أساساً في ظاهرة العولمة بكل ارهاصاتها ، من تحرير التجارة الدولية ، وتدويل الانتاج ، وازدياد قوة التكاملات الاقتصادية العملاقة بدءاً من الاتحاد الاوربي إلى النافتا وغيرها. وبناءا على هذا يمكن صياغة هذه الاشكالية على النحو التالي:

ما هي معوقات التكامل الصناعي العربي في ظل انخفاض أسعار النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ وما هي الحلو ل الممكنة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سوف نتطرق في هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية :

أولا: مفاهيم عامة حول النفط والصناعة النفطية؛

ثانيا: تسعير النفط والعوامل المحددة له؛

ثالثا: التكامل الاقتصادي والصنـــاعة العربية.

أولا: مفاهيم عامة حول النفط والصناعة النفطية:

1. النفط:

قبل الخوض في موضوع النفط لابد من الإشارة إلى ان استخدام مصطلح النفط ليس موحدا في جميع الاوساط العلمية سواءا على الصعيد العربي او العالمي ،فالبلدان الغربية تستخدم مصطلح بترول ، اما بلدان اوربا الشرقية فتستخدم مصطلح النفط ، و حتى داخل منطقتنا العربية تتراوح التسمية بين بترول ونفط ،و في اعداد هذه الورقة تم اعتماد مصطلح النفط .

يعتبر النفط الطاقة الارخص و الاقل تكلفة من بين مجموعة مصادر الطاقة البديلة الأخرى بالاضافة لتعدد مشتقاته و استعمالاته مما جعله اكثر السلع المتعددة الاغراض و الاستعمالات و بلا منازع ،فهو

منيحرك مصانع الدول الكبرى ، و هو من ينقل منتجاتها إلى اماكن استهلاكها ، فهو بدون شك القلب النابض و المحرك الرئيسي لعجلة الاقتصاد العالمي [1] ، تختلف قيمة النفط كسلعة استراتيجية و حيوية باختلاف انواعه ،التي تتاثر المادة الكبريتية، فنجدبالخصائص الطبيعية و الكيميائية او بالكثافة او باللزوجة او بحسب احتوائهعلى النفط : الخفيف ، الثقيل ، المتوسط ، و هناك نفوط عالية الكثافة و أخرى منخفضة الكثافة ، كما يوجد نفط حلو و اخر مر للتدليل على نسبة احتوائه على المادة الكبريتية ، إلى جانب اوصاف أخرى لا يتسع المجال لذكرها كلها ، تختلف هذه الفروقات من بلد إلى اخر، بل واحيانا في نفس الحقول النفطية للبلد الواحد .

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ان النفط الجزائري يصنف ضمن اجود و افضل انواع النفوط يليه النفط النيجيري ثم النفط الليبي . تنجم عن هذه الاختلافات و التباينات في انواع النفوط تاثيرات مختلفة على الصناعة النفطية يذكر منها :

1-التاثير على قيمة و سعر النفط.

2-التاثير على التكلفة الانتاجية من حيث نقاوة و كذا طريقة التكرير و نوعية المصافي النفطية .

3-التاثير على العرض النفطي من حيث كمية و نوع المنتجات المستخلصة منه اي مرحلة المصب الخاصة بالصناعة البتروكيماوية .

ويمكن إجمال **المنتجات النفطية** من خلال ما يلي :

المنتجات الخفيفة:* الغاز الطبيعي

* بنزين الطائرات	* بنزين السيارات	* كيروسين
المنتجات المتوسطة:* زيت الغاز	* زيت الديزل	* زيت التشحيم
المنتجات الثقيلة :* زيت الوقود	* الاسفلت	* الشمع[2]

2. **الصناعة النفطية**:

تعرف الصناعة النفطية على انها مجموعة العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية ، سواءا بايجادها علىشكلها الخام اوتحويلها بعد استخراجها إلى منتجات وسيطية مصنعة او تامة الصنع نهائية و جاهزة للاستهلاك ، و يمكن القول ان الصناعة النفطية هي صناعة استخراجية تحويلية و ذلك كما يلي :

- تكون نشاط صناعي استخراجي (صناعة استخراجية): عندما يستخرج النفط من باطن الأرض و يسوق بعد إدخال تعديلات التسويق اللازمة عليه من تركيز، تنقية ، تعبئة ، و بالتالي يندرج هذا النشاط في مرحلة المنبع .

- نشاط صناعي تحويلي (الصناعة التحويلية): عندما يتم تحويل المواد النفطية الأولية إلى منتجات وسيطية أو نهائية متعددة، تزيد من قيمته المضافة ، و بالتالي يندرج النشاط هنا ضمن مرحلة المصب [3].

3. **مراحل الصناعة النفطية :**تمر الصناعة النفطية بمراحل إنتاج مختلفة و هي :

المرحلة الأولى: هي التنقيب عن النفط، و تعرف أيضا بالاستكشاف والاستطلاع. وتتمثل مرحلة الاستكشاف أي ما قبل الحفر بوجوب تحديد المواضع التي تشتمل على تراكيب بيولوجية تشير إلى وجود نفط. و يتم ذلك من خلال إجراء المسموحات اللازمة ، و تتمثل المهمة الرئيسية لتلك المسموحات في تحديد أنسب المواقع لحفر الآبار و تقدير الأعماق و في حالة تأكيد هذه التجارب يصبح من المجدي حفر أبار إضافية لتحديد حجم الحوض المنتج للنفط و قابليته للتسويق .

[1] وحيدخيرالدين، اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر - ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 86 .

[2] امينة مخلفي، مدخلالى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، محاضرات منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 ،ص 14 .

[3] امينة مخلفي ، المرجع نفسه ، ص 20 .

المرحلة الثانية: و هي مرحلة الإنتاج ، حيث يتم إعداد الآبار أو حقل الإنتاج من خلال تجهيزه بالمعدات اللازمة من أنابيب الاستخراج و الصمامات بالإضافة إلى أنظمة لتجميع الزيت المستخرج ، ومعدات الضخ و غيرها .وعادة ما تمر عملية الإنتاج بثلاث مراحل ، في المرحلة الأولى يتم استخراج النفط بطريقة طبيعية عندما يكون الضغط داخل المكمن كافيا لرفع الزيت ، أما المرحلة الثانية فتتطلب حقن المناطق السفلية من التكوينات الصخرية بالماء ، أو المناطق العضوية بالغاز بهدف زيادة قوة الضغط و من تم رفع النفط إلى الأعلى . وتشتمل المرحلة الثالثة على استغلال الاحتياطيات القابلة للاستخراج ، بحيث يتم تقليل لزوجة النفط الخام لتسهيل حركته داخل الحقل البترولي نحو أبار الإنتاج .

المرحلة الثالثة: و هي مرحلة نقل النفط. يعتبر نقل النفط من مناطق إنتاجه إلى مناطق تكريره و استهلاكه صناعة عالمية لما تمثله هذه السلعة من أهمية في التجارة الدولية و في الاستهلاك. تمر عملية نقل النفط بأربعة مراحل : 1- نقل النفط الخام من مكان الإنتاج إلى مكان الاستهلاك .

- ☑ نقل النفط الخام من مكان الإنتاج إلى معامل التكرير
- ☑ نقل المنتجات المكررة من معامل التكرير إلى أماكن الاستهلاك .

ونقل النفط في جميع الأحوال يتطلب اللجوء إلى مؤسسات تعمل خارج الصناعة النفطية مثل الناقلات البحرية و خطوط الأنابيب .

المرحلة الرابعة: هي مرحلة التكرير، التي يتم من خلالها الحصول على المنتجات الأساسية من النفط الخام . و تشتمل تلك المنتجات على المنتجات الخفيفة مثل الغاز و البنزين و المنتجات الوسطى مثل الكيروسين و زيت الغاز و زيت التدفئة ، و المنتجات الثقيلة مثل زيت الوقود الذي يستخدم في محطات توليد الكهرباء و مراجل السفن . وتختلف نسبة مكونات برميل النفط الخام من منطقة إلى أخرى كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

المرحلة الخامسة: هي مرحلة التوزيع و التسويق، حيث تشمل هذه المرحلة بيع المنتجات النفطية وتوزيعها [4]

4. **احتياطي النفط العالمي:** يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمية و حجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة و المتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف. و يتغير الاحتياطي النفطي مع الزمن و حسب الظروف التقنية و الاقتصادية السائدة ، و يعرف بأنه المعروف والمؤكد من كميات النفط في باطن الأرض و تقدر كمية الاحتياطي من حيث الحجم حسب سعة المكمن عرضا و طولا و سمكا . و يمكن تصنيف الاحتياطي النفطي إلى عدة أصناف في ما يلي أكثرها شيوعا :

أ. **الاحتياطي المثبت (المؤكد):** هو عبارة عن كميات النفط التي تشير المعلومات الجيولوجية و الهندسية إلى إمكانية استخراجها بصورة تقريبية دقيقة من المكامن النفطية و بالظروف الاقتصادية و التقنية المتوفرة.

ب. **الاحتياطي المرجح وجوده:** هي كميات النفط الممكن الحصول عليها من المكامن النفطية المجاورة للمكامن التي تم تطويرها والتأكد من احتياطها الثابت سواء تلك التي يمكن الحصول عليها من الامتداد الأفقي أو العمودي للطبقات المنتجة للنفط ، أو الكميات التي يمكن استخلاصها نتيجة تطبيق وسائل الاستخلاص الثانوية .

ج. **الاحتياطي الممكن:** هي مجموع الكميات النفطية التي من الممكن الحصول عليها ضمن الاحتياطي المرجح وجوده و الكميات الممكن الحصول عليها في المناطق البعيدة و الممكن تطويرها لتضيف كميات مناسبة من الاحتياطي الممكن استثماره و استغلاله.

د. **الاحتياطي المحتمل:** هو عبارة عن كميات النفط المتوقع الحصول عليها و استخلاصها من المكامن التي لم يتم تطويرها أو حفرها بعد و التي يعتقد علماء الجيولوجيا باحتمال وجودها ضمن طبقات الأرض. والجدير بالذكر أن الاحتياطي النفطي العالمي قد شهد تزايدا ملموسا خلال السنوات الخمسين الماضية ، و ذلك نتيجة

[4] حسان خضر، اسواق النفط العالمية ، مقال منشور ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 57 ، الكويت ، 2005، ص ص 3-4

للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت . فقد ارتفعت تلك الاحتياطيات من حوالي 644 بليون برميل عام 1980 إلى حوالي 1277 بليون برميل عام 2005 أي بزيادة بلغت حوالي الضعف [5].

ثانيا: تسعير النفط و العوامل المؤثرة فيه:

ترتبط أسعار النفط عادة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي ، و ينظر إليها على أنها محرك ظاهرتي التضخم المرتفع و الركود الاقتصادي . وقد وضعت مجموعة من التفسيرات النظرية الرامية إلى شرح العوامل التي تقف وراء التغيرات أسعار النفط لاسيما على المدى الطويل . هذا ، و تعتبر عملية تقييم مثل هذه التفسيرات الشائكة، معقدة وتتطلب قدرا يسيرا من الحذر ، نتعرض في ما يلي لبعض التفسيرات :

1. **المنهج الحدي و مبدأ الندرة:** يعتبر مفهوم الندرة من أكثر المفاهيم شيوعا في تحليلات أسعار النفط على المدى البعيد ، ويقوم تفسير الندرة على حقيقة أن النفط شأنه شأن أي مورد طبيعي غير متجدد ، متوفر و لكن بكميات ناضبة في الأرض . وبالتالي فإن أي زيادة في الطلب العالمي على إمدادات محدودة (أي محكومة بالنضوب) لا بد و أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ولما ارتفع معدل الاستهلاك إلى ما هو متاح من مورد طبيعي يؤدي إلى المسارعة في الوصول إلى نقطة نضوب .

لكن فرضية كهذه تفقد أهميتها بسبب التطور التقني الذي يكون قادرا على تقليص حجم الطلب، و كذلك بسبب عوامل عدم التأكد التي تحيط ببيانات الاحتياطيات المكتشفة .خاصة و أن هناك فارق بين تقدير الاحتياطي المؤكد و تقدير ما هو متاح بالفعل من النفط .

2. **تحليل أثر المنافسة:** يعطي بعض الاقتصاديين أهمية كبرى لدرجة التنافس في السوق العالمية للنفط ، حيث يرون أن قوى منافسة تسيطر على كل من الشركات و الدول المنتجة، ويعتقد بقوة الاتجاه الانكماشي في السوق النفطية العالمية إلى درجة قد تحول دون أي محاولة للحد من المنافسة ويدعم هذا القول بتحليل يعترف بدرجة التنافس في السوق العالمية للنفط، و هكذا فإن درجة التنافس في السوق تؤثر بشكل واضح على مستوى الأسعار في السوق النفطية.

3. **إحتكار القلة:**إن هذا المنهج قائم على أن السوق النفطية العالمية تتميز بزيادة العائد إلى السلعة، وبسبب ارتفاع معدل التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة فإن ذلك يحقق للشركات كبيرة الحجم ميزة تفضيلية هامة من ناحية الكلفة على الشركات الأصغر حجما، إن أي شركة ستتمتع بمجرد انتهائها من القيام باستثماراتها والبدء بالإنتاج والتصفية و النقل و التسويق بتكلفة أقل لكل وحدة إضافية من الإنتاج، و سيؤدي أي سعر للنفط يزيد عن متوسط التكاليف المتغيرة إلى زيادة حجم الانتاج حتى الوصول إلى استغلال كامل للطاقة الإنتاجية .

و تؤدي التخمة المتوقعة بعد ذلك إل تراجع في الأسعار، و ما أن تصل الأسعار إلى معدل يقل عن التكاليف المتغيرة حتى تتراجع معدلات الإنتاج، ثم تشهد السوق النفطية انخفاضا في الطلب يقل عن حجم الإنتاج، لتعاود الأسعار ارتفاعها مجددا لتبدأ دورة جديدة.

4. **عوامل أخرى:** يعتقد العديد من الاقتصاديين بأن بعض النظريات مثل الندرة الطبيعية أو الكلفة الحدية أو احتكار القلة للنفط لا تعتبر بحد ذاتها أساسا مقنعا لتفسير أسعار النفط، و أن هناك عناصر أخرى مثل سياسات الدول المنتجة والمستهلكة وشركات النفطي من العناصر التي تساهم في تحديد أسعار النفط أقلها على المدى الطويل، ولكن هناك العديد من العوامل المفسرة لأسعار النفط على المدى القصير يمكن تلخيصها في:

[5] حسان خضر ، المرجع نفسه ، ص ص 5-6 .

- ☑ عوامل الطلب: إن أي زيادة أو نقصان في الطلب على النفط الخام من بعض الدول الصناعية أو النامية يعتبر عاملا مساعدا في تغيير الأسعار.
- ☑ عوامل الإمدادات: إن ارتفاع مستوى إمداد الأسواق العالمية بالنفط يعتبر عاملا مؤثرا في تراجع سعر النفط و العكس صحيح أيضا.
- ☑ عوامل سياسية: قد تكون ناجمة عن حروب أهلية أو إضرابات لعمال مصافي النفط، مما يؤدي بالتالي إلى تراجع الإمدادات إلى السوق العالمي أو ربما توقفها، مما يزيد من احتمالات ارتفاع أسعار النفط.
- ☑ العوامل المناخية: تلعب العوامل المناخية دورا هاما في تحديد أسعار النفط، حيث أنه كلما كان فصل الشتاء قارصا ولاسيما في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، كلما زاد الطلب على منتجات النفط، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار و العكس صحيح، كما تلعب المواسم السياحية وسياحة العطل دورا هاما في تحديد سعر النفط[6].

ثالثا: التكامل الاقتصادي والصناعة العربية:

1. **تعريفه:** يطلق على عملية التقارب الاقتصادى بأشكالها المختلفة مصطلح التكامل الاقتصادى, وتعتبر مرحلة الوحدة الاقتصادية المرحلة النهائية لهذا التكامل.

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكامل. ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية، هنا تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديين يستخدمون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الإنجليزي (Integration) وفي اللغة الإنجليزية اشتق هذا اللفظ من (Enteger) الذي يعني الشيء المتراكب عضويا في كل لا يتجزأ، كما أن بعض الاقتصاديين الذين كتبوا في هذا المجال يعرفون التكامل الاقتصادي أحيانا حسب أسبابه وأحيانا أخرى حسب أهدافه، لهذا نرى أن مصطلح التكامل لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين.

انطلاقا من هنا يتضح أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية. كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وأثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل، فهناك اتجاهين رئيسين يمكن التمييز بينهما:

الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما. وينتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكامل مفهوم لا معنى له. كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

الاتجاه الثاني: فهو اتجاه أكثر تحديدا يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات التي تؤثر على سيادة الدولة.

2. **مراحله:** تبين أدبيات اقتصاديات التجارة الدولية أن التكامل الاقتصادي بين الدول يتحقق من خلال المرور بخمس مراحل متتابعة، حيث يتم في كل مرحلة التغلب على عائق من عوائق التكامل، وأدناه نستعرض باختصار هذه المراحل كي نستخدمها كمدخل لاستعراض واقع التكامل الاقتصادي العربي.

☑ **منطقة تجارة حرة:** تعتبر هذه المرحلة الأولى من مراحل التكامل وتعتبر ذات أهمية كبيرة كون النجاح في المراحل اللاحقة يعتمد بشكل كبير عليها. وإنشاء منطقة التجارة الحرة الهدف منه هو تحقيق حرية انتقال

[6] حسان خضر ، مرجع سابق ، ص ص 12-13 .

السلع والخدمات بين دولتين أو أكثر. ويتم ذلك على مستويين: تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية على انتقال السلع عبر الحدود الوطنية للدول، وتحرير تقديم الخدمات التجارية من خلال السماح بالتواجد التجاري للأشخاص الاعتباريين (الشركات) والأشخاص الطبيعيين (الأفراد)، بغرض تقديم الخدمات في الدولة الأخرى.

- ☑ **اتحاد جمركي:** تتبع عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء. والخطوة الإضافية هنا، بعد إلغاء التعريفات الجمركية، هي توحيد النظم والتعريفات الجمركية بين دول التكامل من جهة وبين العالم الخارجي. ويتم ذلك من خلال توحيد التعريفة الجمركية لواردات الدول الأعضاء في الإتحاد عند معدل معين، بالإضافة إلى إنشاء صندوق مركزي للإيرادات الجمركية بهدف إعادة توزيع هذه الإيرادات بين الدول الأعضاء بهدف تعويض الدول التي قد تتضرر حصيلتها من الإيرادات الجمركية نتيجة لإنشاء للاتحاد.
- ☑ **سوق مشتركة:** المرحلة الثالثة من مراحل التكامل هي إنشاء السوق المشتركة، والتي تنطوي على حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمالة، ورؤوس الأموال) بين الدول الأعضاء. فاستثمارات الدول الأعضاء تتم معاملتها معاملة الاستثمارات الوطنية وبالتالي تحصل على نفس الحقوق والامتيازات. فيستفيد الأفراد من الخدمات الاجتماعية (كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي) وتستفيد الشركات من الدعم والإعفاءات الضريبية.
- ☑ **اتحاد نقدي:** تعتبر هذه المرحلة مهمة جدا في سلم التكامل، وتنطوي على توحيد السياسة النقدية من خلال خلق عملة موحدة وإنشاء سلطة نقدية مركزية. فتكون للدول الأعضاء عملة موحدة وسياسة نقدية موحدة فيما يتعلق بسعر صرف العملة وأسعار الفائدة وأسس التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي.
- ☑ **سلطة اقتصادية موحدة:** آخر مراحل التكامل الاقتصادي تتطلب إنشاء سلطة اقتصادية تهيمن على كافة النواحي الاقتصادية للدول الأعضاء. فيتم تنسيق العمل الاقتصادي على كافة المستويات كالمالية العامة، والتجارة الدولية، وأسواق العمل.

3. واقع التكامل الاقتصادي العربي: إن واقع التكامل الاقتصادي العربي ومن خلال التركيز على واقع المتطلبات الأساسية الأربعة المتواجدة في الدول العربية وتقييم درجة استعداد الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها.

أ. الإطار القانوني: الاقتصاد في المواثيق العربية: فيما يتعلق في هذا العنصر، فيبدو أن الدول العربية قد قطعت شوطا لا بأس به في توفير الإطار القانوني لتحقيق التكامل الاقتصادي، والدليل على ذلك وجود عدد من المواثيق والاتفاقيات التي تحث على التعاون وتحدد مجالاته وتضع الآليات الضرورية لتطبيقه. وأدناه نذكر بعضا من هذه المواثيق والاتفاقيات.

- ✓ بروتوكول الاسكندرية (1944).
- ✓ ميثاق جامعة الدول العربية (1945).
- ✓ ميثاق العمل الاقتصادى القومى (1980).
- ✓ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية (1981).
- ✓ قواعد المنشأ العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (1997).
- ✓ إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (1998).

ب. الإطار المؤسسي: يبدو من خلال وجود عدد كبير من الاتحادات والمنظمات العربية المتخصصة أن الدول العربية ومن خلال جامعة الدول العربية والمؤسسات التابعة لها أن الإطار المؤسسي موجود ويغطي عددا كبيرا من المجالات الاقتصادية بين الدول العربية. وهذا الواقع يعتبر مشجعا ويساعد في تنمية الجهود

المبذولة في سبيل تحقيق التكامل الإقتصادي العربي. ونستعرض أدناه نوعين من المؤسسات القومية العربية وهي: الاتحادات والمنظمات المتخصصة.

الاتحادات العربية:

- ☑ الاتحاد العربي للنقل البري.
- ☑ اتحاد الموانئ البحرية العربية.
- ☑ الاتحاد العربي لغرف الملاحة البحرية.
- ☑ الاتحاد العربي للصناعات الهندسية.
- ☑ الاتحاد لغرف التجارة والصناعة والزراعة.
- ☑ الاتحاد العام العربي للتأمين.
- ☑ الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك.

المنظمات العربية المتخصصة:

- ☑ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- ☑ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).
- ☑ المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- ☑ المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.
- ☑ الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
- ☑ منظمة العمل العربية.
- ☑ المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- ☑ المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية.
- ☑ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

ج. **الاستثمارات المشتركة:** بعد أن استعرضنا متطلبات التكامل الاقتصادي والمتمثلة في الإطار القانوني والإطار المؤسسي، نستعرض الآن الاستثمارات المشتركة. وسوف نتناول أولا متطلبات نجاح الاستثمارات المشتركة، ومن ثم واقع الاستثمارات العربية المشتركة.

متطلبات النجاح: المقصود بالاستثمارات المشتركة إقامة مشاريع استثمارية مباشرة برؤوس أموال مشتركة من قبل مستثمرين ينتمون إلى الدول الأعضاء بالتكامل، و يمكن أن يتم ذلك إما بشكل فردي أو ثنائي أو جماعي. ويعتمد نجاح الاستثمارات المشتركة على مجموعة من العوامل، نذكر منها مايلي:

- **البنية التشريعية**: ويقصد بها جودة البيئة القانونية ومدى وجود القوانين والتشريعات التي تضمن حقوق المستثمرين وتشجع على الاستثمار في الدول الأعضاء في التكامل. ومن أبرز هذه القوانين تلك المتعلقة بتملك العقار، والعمل، والاستثمار الأجنبي، والصناعة، وإنشاء الشركات، وتنظيم أسواق المال.
- **البنية التحتية**: البنية التحتية لأي دولة تتكون من مجموعة من المرافق العامة كالطرق، والمطارات، والموانئ،

وشبكات الكهرباء والماء، والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية. وتعتبر البنية التحتية ضرورية جدا بالنسبة للمستثمرين نظرا لاعتمادهم عليها في عمليات الإنتاج والتصدير والاستيراد.

- **البنية التكنولوجية**: وتتمثل في قطاعي الاتصالات والمعلومات، وتشمل خدمات الاتصالات بأنواعها المختلفة من هواتف ثابتة ونقالة وفاكس، وخدمات الانترنت. ولا شك أن أهمية هذا القطاع قد ارتفعت خلال السنوات الأخيرة نتيجة للثورة التكنولوجية في قطاعي الاتصالات والمعلومات، ونتيجة لتزايد اعتماد قطاعات الأعمال عليها كجزء مهم للنشاط العام للشركات.

- **البنية المالية**: وتشمل قطاع الخدمات المالية وما يضمه من أسواق مالية، وبنوك، وشركات تأمين، وشركات استثمار، واستشاريون ماليون، وشركات صرافة. ولا تقل البنية المالية أهمية عن البنية التحتية والبنية التكنولوجية، فالقطاع المالي يعتبر العمود الفقاري للاقتصاد وذلك نظرا لاعتماد كافة المؤسسات عليه في إنجاز أعمالها. فجميع المؤسسات تحتاج لخدمات التمويل والتأمين والاستشارات المالية.
- **قوة العمل:** تتكون قوة العمل من جميع الأفراد القادرين على المساهمة في إنجاز الأعمال، ومن المهم تواجدها في دولة ما كما ونوعا. فمن الضروري وجود عدد كافي من العمالة من كافة المستويات والتخصصات، وكذلك أن تتمتع بمهارات عالية يتم الحصول عليها من خلال التعليم، والتدريب. وتعتبر قوة العمل من أهم العناصر التي يبني عليها المستثمرون قراراتهم، ويختارون الدول التي يمارسون فيها أعمالهم.

4. **الاستثمارات العربية البينية:** ننتقل الآن إلى الحديث عن واقع الاستثمارات العربية البينية وذلك من خلال الأرقام المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من قبل مستثمرين عرب، ثم نقيس هذه الاستثمارات كنسبة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية. أدناه بعض الإحصائيات المتعلقة بذلك:

- ☑ في عام 2005 بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق على الدول العربية: 35.5 مليار دولار.
- ☑ في عام 2006 بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق على الدول العربية 17.6 مليار دولار.
- ☑ في عام 2006 مثلت الاستثمارات العربية البينية 36.7% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على الدول العربية.
- ☑ في عام 2006 توزعت الاستثمارات البينية على القطاعات الاقتصادية كالتالي: الخدمات 66% - الصناعة 32% - الزراعة 2%.
- ☑ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية:

- خلال 1985- 2005: 74 مليار دولار.
- خلال 1985 - 2006: 91.5 مليار دولار.

ويبين الجدول (1) إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على عدد من الدول العربية، وتلك المتدفقة من الدول العربية. ويتضح من الجدول بأن نسبة الاستثمارات العربية البينية تتراوح بين 26.4% في المملكة العربية السعودية، 83.6% في الجمهورية اللبنانية.

جدول (1): الاستثمارات العربية البينية 2006

الدولة المضيفة	الاستثمارات المباشرة (مليون دولار)	الاستثمارات العربية البينية (مليون دولار)	نسبة الاستثمارات العربية البينية (%)
السعودية	18293	4837	26.4
ليبيا	1734	461	26.6
مصر	10034	3265	32.5
الأردن	3121	1098	35.2

المغرب	2898	350	36.6
السودان	3541	2004	56.6
تونس	3312	2367	71.5
لبنان	2794	2335	83.6

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

بينما يبين الجدول (2) مصفوفة الاستثمارات العربية البينية من خلال تحديد عدد من الدول العربية كدول مصدرة ودول مضيفة للاستثمارات البينية، وذلك في عام 2006. وهذا الجدول يوضح مصدر الاستثمارات العربية المتدفقة على الدول العربية، وكذلك وجهة العربية للاستثمارات لعدد من الدول العربية. ومن الجدول يتضح أن الإمارات هي أكبر مصدر للاستثمارات إلى الدول العربية بقيمة 7563 مليون دولار، بينما تعتبر السعودية أكبر دولة مضيفة للاستثمارات العربية بقيمة 4837 مليون دولار. كذلك تم تحديد أهم الدول المضيفة للاستثمارات العربية بمربعات باللون الأزرق.

جدول (2): مصفوفة الاستثمارات العربية البينية (2006)

دول مصدرة	2006 دول مضيفة						مليون دولار
	الأردن	تونس	السعودية	السودان	لبنان	مصر	إجمالي
الأردن		0.2	2617	238	---	11.3	2905
الإمارات	53	2324	1000	25	870	2734	7563
السعودية	794	0.2		759	40	244	2715
سوريا	2.5	---	555	224	---	---	783
الكويت	95	29	20	76	1400	59	1794
لبنان	0.2	---	168	163		153	498
مصر	7	6	242	381	---		646
الإجمالي	1098	2367	4837	2004	2335	3265	17576

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

5. **التجارة البينية:** عادة يتم قياس مدى نجاح أي تكتل اقتصادي بحجم التجارة البينية بين أعضاءه. ونستعرض أدناه متطلبات النجاح للتجارة البينية بشكل عام، ومن ثم نتناول واقع التجارة البينية بين الدول العربية.

متطلبات نجاح التجارة البينية: يتوقف مدى نجاحها بين الدول الأعضاء في أي تكتل اقتصادي على مجموعة من العوامل، والتي نوجزها في الآتي:

الحواجز التجارية: جمركية وغير جمركية

تتأثر التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلى حد كبير بمدى وجود الحواجز التجارية التي تعيق تدفق السلع بينها، وهذه الحواجز كانت في السابق في معظمها عبارة عن تعريفات جمركية. لكن في العقود الأخيرة برزت حواجز جديدة غير جمركية تتمثل في نظام حصص الإستيراد، وقيود على الصادرات، وإعانات التصدير، والمواصفات الفنية، والمتطلبات البيئية، والمعايير الصحية.

- اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول

- كلما كانت هياكل الإنتاج مختلفة بين الدول الأعضاء كلما كان لذلك أثرا إيجابيا على التجارة البينية كونها تعكس تنوع المنتجات التي من الممكن تبادلها والتي تشبع حاجات مختلفة لمواطني هذه الدول.
- اتفاقيات تجارية ومعاملة تفضيلية
- تعزز اتفاقيات التجارة الحرة سهولة انسياب التجارة البينية بين الدول الأعضاء من خلال احتواءها على عدد من المكونات والآليات مثل: معاملة تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء، تحديد حقوق وواجبات الأعضاء، ووضع آليات لحل النزاعات التجارية، وتوحيد المعايير والمقاييس الفنية للصادرات.
- الميزة النسبية
- يقصد بالميزة النسبية مدى كفاءة دولة معينة في إنتاج السلع والخدمات أكثر من غيرها. وتعتمد الميزة النسبية كذلك على مدى تمتع الدولة بموارد اقتصادية سواء بشرية أو طبيعية مما يؤهلها للتخصص في إنتاجها وبالتالي تصديرها.
- البنية التحتية
- تحتاج عملية نقل السلع بين الدول الأعضاء إلى بنية تحتية متطورة يمكن الاعتماد عليها في عمليات التصدير والاستيراد والنقل والتخزين. وهذا يشمل شبكات النقل البري والمطارات والموانئ وشبكات الكهرباء والماء.
- شبكات النقل والتوزيع والتسويق
- من الأمور التي تعيق التبادل التجاري الدولي عدم كفاءة نظم النقل والتوزيع والتسويق الداخلي في الدول المستوردة. فمجرد إدخال السلع داخل الحدود الجغرافية للدولة المستوردة لا يضمن بالضرورة وصولها إلى المستهلكين بالسرعة والكميات والأسعار المناسبة. فهناك دور كبير للموزعين المحليين من تجار جملة وتجزئة ووكالات إعلان ووسائل إعلام، وشبكات توزيع.

رابعا: الصنـــاعة العربية:

إن القطاع الصناعي العربي كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى سيتأثر بدوره بالتطورات والتوجهات التي أفرزتها ظاهرة العولمة، ولاسيما توجهات منظمة التجارة العالمية التي تفرض واقعاً جديداً يقوم على تغيير قواعد المنافسة وتكريس التحرير الشامل للتجارة ، وانفتاح الأسواق العالمية ، وحرية حركة رأس المال ، وعولمة الإنتاج. وبالتالي فان هذه التطورات المتسارعة تفرض على الدول العربية التهيؤ لمواجهة الأوضاع التي سوف تستجد نتيجة تطبيق قواعد النظام الجديد للتجارة القائم على التبادل الحر وتحرير الأسواق.
هي تحويل الخامات إلى مواد وأدوات لها صور جديدة واستخدامات أكثر تحقق منافع أكبر
أنها من الأنشطة الاقتصادية الهامة التي توجد في الدول العربية لأنها:

- ☑ تزيد من قيمة المواد الخام المتوفرة فيها عن طريق تصنيعها إلى سلع ومنتجات أخرى.
- ☑ تستوعب أعدادا كبيرة من أبناء الأمة العربية في العمل بأجور عالية.
- ☑ توفر بعض ما تحتاج إليه البلاد العربية من المواد المصنعة.

1. **مقومات الصناعة:** قصد بمقومات الصناعة العوامل التي تساعد على قيامها وهذه المقومات متوفرة في الوطن العربي.

2. **واقع الصناعات العربية:** إن الفرص المتاحة للصناعة العربية للاستفادة مما تتيحه العولمة وتحرير التجارة من مزايا اقتصادية مرهونة بوجود بنية صناعية عربية متكاملة قادرة على تمكين القطاع الصناعي من التنافس محلياً ودولياً.

يؤدي القطاع الصناعي في الدول العربية دوراً بارزاً في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويساهم بشكل فعال بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الاجمالي وفي الصادرات . فبحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 ، وكما هو واضح في الجدول رقم 01 نلاحظ ما يلي:

-ارتفع اجمالي الناتج الصناعي العربي من 280.1 مليار دولار عام 2000 وبما يمثل41.7 % من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية إلى نحو 517.8 مليار دولار عام 2005 وبما يمثل 48.6 % من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية وبمتوسط معدل نمو بلغ 10.8 % خلال الفترة 2005 (ويعود هذا التحسن إلى استمرار الزيادة في اسعار النفط ، والطلب العالمي عليه ، مما أدى إلى زيادة ناتج الصناعة الاستخراجية ، وزيادة اجمالي الناتج الصناعي العربي.

-حقق ناتج الصناعة الاستخراجية متوسط معدل نمو بلغ 12 % خلال الفترة نفسها ليصل إلى نحو 413.4 مليار دولار عام 2005 مقابل 208.9 مليار دولار عام 2000 . ويعود هذا التحسن إلى الزيادة في اسعار النفط ، والطلب العالمي عليه . كما يلاحظ ارتفاع

التكامل الصناعي العربي:

1. **تعريفه**: التكامل الصناعي هو مجموعة السياسات والإجراءات التي تطبقها مجموعة من الدول الأعضاء في تكتل اقتصادي واحد بهدف توسيع فرص الاستثمار لديها وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل وفقاً للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة. والحد من التكرار والازدواجية في الصناعات التحويلية ورفع كفاءة الوحدات الإنتاجية القائمة، وتحقيق الاستغلال الأمثل للطاقات والموارد الموجودة في كل دولة من الدول الأعضاء في هذا التكامل ويعمل التنسيق الصناعي على تحقيق التقريب التدريجي في سياسات التراخيص والحوافز الصناعية من رسوم جمركية وقيود إدارية وكذلك تبادل رأس المال والعمالة والتقنية اللازمة للمشروعات الصناعيـة بين الدول الأعضاء.

وتكاد لاتخلو اتفاقية تعاون اقتصادي تعقد بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية أو خارج إطارها من النص على التنسيق الصناعي كواحد من الأهداف الرئيسة التي سيعمل على تحقيقها . لكن هذه الاتفاقيات

بما في ذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية الذي تبنى مجلسها قراراً في أوائل عام 1980 عرف بموجبه التنسيق الصناعي بأنه " هو العمل المشترك بين دول الوحدة الاقتصادية الذي يبتغي المساهمة في تنمية الثروة القومية والدخل القومي في كل منها عن طريق توزيع المشاريع الصناعية بينها حسب قواعد تقسيم العمل والاختصاص الدولية التي ترمي إلى الحصول على المردود الأمثل من هذه المشاريع من جهة وإلى تكامل هذه المشاريع مع بعضها من جهة ثانية"، واتفاقية السوق العربية المشتركة اللتين عقدت عليهما آمال كبيرة لتحقيق التنسيق بين سياسات التصنيع في الدول العربية.

وتعمل دول التكامل على تنسيق النشاط الصناعي فيما بينها، ووضع السياسات واقتراح الوسائل المؤدية إلى التحول الصناعي للدول الأعضاء على أساس تكاملي، وذلك من خلال توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية، وتوزيع الصناعة على رقعة الدول الأعضاء بتشجيع إقامة الصناعات المكمّلة للمشروعات الأساسية موزعة في الدول الأعضاء حسب الميزات النسبية.

2. **مقوماته**: تتوافر للدول العربية العديد من عناصر التكامل الصناعي العربي التي تتمثل في سوق كبيرة تضم أكثر من 300 مليون نسمة ومواد خام وأيدي عاملة ورءوس أموال عربية. وفي الوطن العربي العديد من المقومات الأساسية لقيام التكامل وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة، وفي الظروف الراهنة فإن الانطلاق من اعتبار الوطن العربي ككل إطارا عاما لتحرك المقومات وتفعيلها هو ضروري عند التركيز على قضية التكامل وذلك لأنه يسمح بتكامل موارد ومعطيات الأقطار منفردة أو في مجموعات إقليمية وعملية التكامل تسهم في ترميم الخلل القائم في هيكلية الاقتصاد العربي وذلك إذا تكيف الإطار السياسي والإداري بالشكل الملائم ليفعّل حركة النتاج بين الدول العربية، أي داخل الوطن العربي كوحدة اقتصادية وان التعامل مع الوطن العربي كوحدة سياسية ترتكز على وحدة اللغة والتاريخ والعطاء الحضاري والمصالح المشتركة ووحدة الجغرافية، وهذه الخصائص والميزات تشكل مرتكزا لعملية التكامل في أبعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وفي هذا المجال يمكن تحديد مقومات التكامل الصناعي العربي كما يلي:

أ. **تعدد وتنوع الموارد الطبيعية:** حيث يملك الوطن العربي موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد الزراعي أو الصناعي، فالوطن العربي يمتد على مساحة كبير جدا تبلغ حوالي 14مليون كم^2 وفي إطار هذه المساحة الكبيرة يتنوع المناخ والتضاريس وأنوع التربة وتعدد مصادر المياه التي تبلغ حوالي 370 مليارم^3 يستغل منها حاليا 175م^3 فقط ونتيجة ذلك تتعدد وتتنوع المحاصيل الزراعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة من النفط إلى الغاز ومصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والحرارة. والوطن العربي من حيث وفرة هذه الموارد وتنوعها يمكن أن يحقق تكاملا صناعيا يشكل عاملا مساعدا لتوفير الأموال اللازمة لاكتشاف واستثمار الموارد المتاحة وغير المستثمرة أو تحقيق استثمار نوعي وكمي مناسب للموارد المستثمرة.

ب. **حجم السوق العربية:** تتوافر في الوطن العربي سوق مناسبة ومساعدة لعملية التكامل ترتكز على الامتداد الجغرافي الكبير للوطن العربي وأهمية موقعه الجيواستراتيجي والجيوسياسي والتعداد الكبير للسكان الذي وصل إلى حوالي300 مليون نسمة، وان السوق العربية تُوفر عاملا مساعدا لتصريف المنتجات المتوفرة في كل دولة على قاعدة تعدد الموارد المتاحة، ومن خلال عملية التبادل الداخلي والخارجي سواء بين الأقطار العربية أو المبادلات مع مناطق ودول أخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي وقد شهدت الصادرات والواردات البينية بين الدول العربية وبين الدول العربية ودول العالم ارتفاعا كبيرا خلال العقد النفطي أي بين عامي1973-1982 وبلغ ذروته عام 1981)

إن سعة السوق العربية تشكل مجالا رحبا للتكامل العربي الذي يمكن أن يقوم على أرضية التعاون بهدف تلبية حاجات السوق العربية ويؤكد هذه الحقيقة توافر عدد كبير من الموارد والإمكانات الضرورية لتوسيع الطاقة الإنتاجية وتحسينها إلى مدى بعيد ثم إنماء إستراتيجية ترتكز على التعاون والتكامل. ولا بد من الإشارة إلى أن درجة اندماج الاقتصاد العربي في اقتصاد الدول المتقدمة لا تقاس فقط بمقياس كثافة التبادل التجاري معه، وإنما كذلك بمعيار كثافة الاعتماد التفاني عليه والتعامل الواسع مع مؤسساته المالية والاعتماد المفرط عليها بالرغم من الوفرة النسبية في الموارد المالية العربية، والاستخدام الكثيف لتسهيلات الاقتصاد

الغربي في مجالات الاتصال والإعلام، ويلاحظ أن قدراً كبيراً من الواردات هي من النوع الاستهلاكي التي يمكن الاستغناء عنها في سبيل توفير المزيد من الموارد المدخرة للاستثمار المنتجّ، وكذلك أن قدرا كبيرا من الواردات الاستهلاكية الضرورية يمكن إنتاجه في المنطقة لو تم تبني سياسة التعاون والتكامل أما واردات الأسلحة والنظم الدفاعية فتشكل قضية تستحق الوقوف عندها وذلك للأسباب التالية :

- ✓ انتهاج سياسة مشتركة لضمان الأمن القومي مما يسهم في خفض الحاجة إلى هذه الواردات.
- ✓ إن سياسة إنتاجية مشتركة تسهم في تحقيق قدر ملموس من توسيع دائرة الإنتاج المحلي.
- ✓ إن إعادة النظر في تقييم الحاجة الدفاعية ستؤدي إلى خفض الموازنات الدفاعية، خاصة وان قسما كبيرا من ترسانات الأسلحة الضخمة المتوافرة حاليا غير موجهة لمعارك تحرير الأرض العربية وحماية أمنها القومي من التهديد الخارجي، كما أثبتت التجارب الكثيرة خلال السنوات الماضية .

ج. **توافر الكوادر:** يمتلك الوطن العربي كوادر مختلفة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد التكنولوجي أم الإداري، ومن العوامل التي أسهمت في تحقيق ذلك اتساع التعليم الأكاديمي وتعدد مراكز البحث العلمية، ففي الوطن العربي الآن مئات من الجامعات وحوالي337 مركز بحث علمي وتتنوع الآن حقول الاختصاصات في المراحل التعليمية المختلفة، الإعدادية والثانوية والجامعية .وفي العديد من الدول العربية كوادر اقتصادية مدربة بالإضافة إلى توافر البنية التحتية والوسائل المساعدة لعملية التكامل تنظم الاتصالات المختلفة من شبكات الهاتف ووسائل الاتصال المتطورة ووسائط النقل المختلفة، البرية والبحرية والجوية، وفي الوطن العربي مؤسسات بحثية متعددة مهتمة بالتكامل على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي.

1. **مثال على التكامل الصناعي العربي:** (تكتل دول مجلس التعاون الخليجي) بدأت فكرة إنشاء المجلس عام 1975عند اجتماع وزراء خارجية كل من السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، العراق، وإيران في مسقط عاصمة سلطنة عمان، إلا أن البداية الفعلية لإنشاء هذا المجلس ترجع إلى اجتماعات قمة أقطار الخليج العربية الذي عقد على هامش مؤتمر القمة الإسلامية في الطائف السعودية عام 1981، وقد تم الإنشاء الرسمي للمجلس في آذار 1981 والذي ضم كل من السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، وتمثلت أهدافه:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولاً إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

ومن الناحية التنظيمية يتكون المجلس من ثلاثة أجهزة رئيسية هي:

أ. المجلس الأعلى: وهو السلطة العليا، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ويعتبر الجهاز الرئيسي الذي يضع السياسة العامة والخطوط الأساسية لعمل المجلس.

ب. المجلس الوزاري: ويعتبر الجهاز التنفيذي للمجلس ويتكون من وزراء خارجية الأقطار الأعضاء، ويختص باقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تستهدف تطوير التعاون والتنسيق.

ج. الأمانة العامة: وتمثل الجهاز الإداري الرئيسي الذي يقوم بأعمال المؤتمرات واللجان ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري. ولقد اتخذ هذا المجلس عدداً من القرارات المهمة لاستكمال خطوات التكامل الاقتصادي بينها وذلك بإقراره لإنشاء وحدة نقدية مشتركة في عام 2010، كما أن كل دول مجلس التعاون الخليجي قد انضمت إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وأصبحت عضواً فيها.

ولقد أوضحت المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001م أهداف العمل الخليجي المشترك في مجال التنمية الصناعية كمثال حي وفقاً لما يلي:

تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد وتنسيق النشاط الصناعي بينها على أساس تكاملي، بما في ذلك تنفيذ "الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول التكامل الاقتصادي". والتي تعتبر الوسيلة المثلى لدفع جهود التعاون الصناعي بين الدول لتحقيق تنمية صناعية متطورة على أسس

تكاملية وتسريع عملية التنمية الصناعية في كل دول التكامل على أساس تكاملي وبما يتناسب مع إمكانيات وظروف كل دولة، ومن أهم أهدافها:

- ✓ العمل على زيادة معدلات النمو في القطاع الصناعي فيما بين الدول بما يتناسب وظروف كل دولة وبهدف مضاعفة إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية كل عشر سنوات.
- ✓ العمل على رفع نسبة إسهام العمالة الوطنية في قطاع الصناعة إلى 75% كحد أدنى مع إعطاء الأولوية للعمالة الفنية والمهنية.
- ✓ التركيز على زيادة نسبة المكون المحلي في إجمالي المنتجات الصناعية.
- ✓ إيجاد قاعدة للبحوث والعلوم التطبيقية المرتبطة بالصناعة.
- ✓ تعزيز التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى .
- ✓ تطوير فرص الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة في المنطقة وزيادة كفاءة استغلالها صناعياً.
- ✓ تشجيع توطين الصناعات في المناطق الأقل نمواً.

I. **معوقات التكامل الصناعي العربي**: تواجه الصناعة العربية معوقات كبيرة تتمثل في تدني الوضع التنافسي لقطاع الصناعة العربية في مواجهة الإقليميات الأخرى ، حيث تعد الصناعة العربية صناعة غير متطورة في العديد من قطاعاتها أو فروعها اذا ما قورنت بالدول الصناعية المتقدمة ، ويعود ذلك إلى جملة من المعوقات التي تعانيها الصناعة العربية على المستويين القطري والإقليمي و الاقتصادي:

1. **على المستوى القطري**:
   - انتهاج سياسة التوجه الداخلي .
   - ارتفاع الأعباء الجمركية وغير الجمركية .
   - ضعف العلاقات التشابكية الصناعية .
   - ضعف الالتزام بمعايير ونظم الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية
   - ضعف القدرة التكنولوجية العربية وعدم استكمال نظم التطوير الداخلي .
   - ضعف مناخ الاستثمار .
2. **على المستوى الأقليمي** :
   - تماثل هياكل الانتاج والصادرات .
   - تباين القواعد الانتاجية الصناعية بين الدول العربية .
   - تباين القاعدة التشريعية المتعلقة بالاستثمار .

مما تقدم يمكن القول ان القطاع الصناعي الذي يعد من أهم ركائز التنمية القطرية هو في أزمة لاتوصل بالضرورة إلى التنمية الحقيقية ، التنمية التي تعمل على هيكلة الاقتصادات العربية واخراجها من ازدواجيتها وتدفع بها نحو اقتصاد أكثر تنوعاً وأشد اشكالاً على مقوماته وامكاناته ، وأقوى تحرراً من التبعية نحو العالم الخارجي .

3. **على المستوى الاقتصادي**:
   - سيطرة الصناعة الإستخراجية التي تُعد نمط من أنماط الإنتاج الأولي على الاقتصاديات العربية وضآلة نصيب الصناعة التحويلية أو الصناعات النهائي التي تعتمد على القيمة المضافة للمنتج.
   - تفاوت أسعار مستلزمات الإنتاج بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقيات أدى إلى لجوء الأعضاء إلى حماية صناعاتها ذات التكلفة العالية من خلال القيود الإدارية.
   - عدم الاهتمام بشبكات النقل البري والجوي والبحري بين أجزاء الوطن العربي.
   - إختلاف الأنظمة والسياسات الاقتصادية.
   - تباين مستوى الدخول بين الدول.

II. **الحلول والمقترحات**:

يجب ان يكون التكامل الصناعي مفيداً لجميع الدول الاعضاء في الاتفاقية، ولهذا فإن الاعتبارات الأساسية التي ينبغي الأخذ بها لغرض تحقيق هذا التكامل بين الدول العربية نقترح مابلي:

1. وضع إستراتيجية صناعية عربية مشتركة توحد القرارات وتنظم عمل التنمية الصناعية والعمل علي زيادة الاستثمارات العربية في قطاع الصناعات التحويلية الذي يواجه منافسة غير متكافئة.

2. وجود قطاع الصناعة التحويلية الذي من شأنه :
- ✓ تخفيض مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي والتشغيل والاستثمار وميزان المدفوعات وميزانية الحكومة، الأمر الذي سيسمح برفع مستوى عملية التنمية وتحقيق التغير الجذري في البنيان الاقتصادي.
- ✓ تعزيز الاستقلال الاقتصادي وتقليص معدلات استيراد السلع المصنعة بكافة أنواعها، وذلك لتقليص معدلات التبعية التجارية والتكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة،
- ✓ إنتاج القسم الأعظم من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية، سيساعد على بناء الأساس المادي للاقتصاد القومي من خلال تنمية باقي فروع وأنشطة الاقتصاد القومي.
- ✓ استيعاب القسم الأكبر من منجزات التقدم التقني، فضلا عن وجود عمليات التدريب والتطوير المستمر للكوادر البشرية العاملة في ميدان الإنتاج والإدارة في هذا القطاع.
- ✓ تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة، للقابلية التي يمتع بها في تحقيق الحراك المهني، ونقل المشتغلين من الأنشطة الصناعية التي ينخفض فيها مستوى إنتاجية العمل أو ينخفض الطلب عليها نحو الأنشطة المرتفعة الإنتاجية أو التي تشهد ارتفاعا في الطلب عليها.
- ✓ تحقيق التنويع الإنتاجي، لكثرة المراحل والعمليات الإنتاجية، التي تعني قيما مضافة وأصنافاً جديدة من السلع ذات منفعة أكبر.

قائمة التهميش و المراجع :

1. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر - ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 ، ص 86
2. امينة مخلفي، مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصادا لنفط)،محاضرات منشورة،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 ،ص 14 .
3. حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مقال منشور، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد57، الكويت، 2005، ص ص 3-4.
4. داود سعد الله، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر للفترة 2010-2000، رسالة ماجستر منشورة، جامعة الجزائر، 2012، ص 40
5. مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة لندوة فكرية حول : ازمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في تطورات أسواق النفط، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسم الشريعة والاقتصاد، قسنطينة، 2015،ص ص 5-4.
6. شذى خليل، أسعار النفط العالمية من 1960 حتى 2017، مقال منشور، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية، على الموقع: https:/rawabetcenter. com
7. نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية ganger، مقال منشور،2010 ،ص ص 5-4.
8. غيشي عبد الرزاق، اثر تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية للفترة 1970-2014 ،مذكرة ماستر اكاديمي في الاقتصاد القياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016 ،ص 8
9. حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 ،ص 247 .
10. ليلي متقي، أسعار النفط.. إلىاين؟، الموجز الاقتصادي الفصل منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، البنك الدولي، العدد7، 2016 ، ص ص 2-3
11. قصي عبد الكريم ابراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري انموذجا) ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، بدونطبعة، 2010 ،ص 72.

ورقة بحثية بعنوان: إشكالية التكامل الصناعي العربي في ظل انخفاض أسعار النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين الواقع والمأمول.